

مصر وقمحتها

سألنى شاب جامعى ، على ثقافة بتاريخ مصر القديمة ، قائلاً : ألم يذكر لنا التاريخ أن مصر كانت تمد الإمبراطورية الرومانية بحاجتها من القمح ؟ قلت : بلى . قال : فما الذى جعلها الآن تستورده من الخارج لتسد حاجتها منه ؟

وقفت طويلاً أمام السؤال ، وتمنيت ساعته لو كانت بين يدي البيانات الإحصائية الموجودة فى وزارة الزراعة عن تطور زراعة القمح فى مصر ، ومساحتها ، وإنتاجية الفدان منها ، لكننى حاولت أن ألفت نظر الشباب إلى حقيقة هامة ، وهى أن تعداد السكان فى مصر قد زاد خلال القرن العشرين زيادة هائلة ، وذلك فى نفس الوقت الذى لم تزد فيه المساحات المزروعة عمومًا ، والمنزوعة قمحاً على وجه الخصوص ، بنفس النسبة ونفس المعدلات . وهكذا كانت النتيجة زيادة الحاجة إلى القمح عن كميات إنتاجه ، وهذا ما جعل مصر تلجأ إلى الاتحاد السوفيتى السابق ، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكى تشتري ما يكمل حاجتها من القمح ، لكننى سمعت فى الآونة الأخيرة ، وخاصة بعد أحداث (المتفاوت فى سعر صرف الجنيه ، والاندفاعات غير المعقول للدولار ، أن مصر أخذت تعدد مصادر حصولها على القمح من بلاد تبيعه بسعر أكثر معقولية .

عاد الشاب يسأل ، بكل براءة : ولماذا لا نخصص (كل) إنتاجنا الزراعى للقمح ما دمنا نحتاج إليه بهذا الشكل ؟ قلت له : أجابتك مرة أخرى عند وزارة الزراعة ، التى ترى ضرورة تنويع ما تنتجه الأرض لكى يلبي مختلف الحاجات . قاطعنى الشاب : لكننى ألاحظ أننا نزرع أحياناً ما لا نحتاج إليه . قلت له : مثل ماذا ؟ قال بغضب : مثل الفراولة ! قلت له : لكننا نزرع مثل هذه الفواكه للتصدير ، أى لكى تأتى لنا بعملة صعبة نتتمكن أن نشترى بها القمح . قال : ولماذا هذه الملفة ؟ ثم أردف قائلاً : لو كان الأمر بيدى لأمرت بزراعة حقول مصر كلها قمحاً ، واستوردت بعد ذلك ما نحتاجه من المنتجات الزراعية الأخرى أو الفواكه !

نظرت إلى الشاب وهو يتحدث فوجدته مليئاً بالثقة ، متأكداً مما يقول ، مصمماً على تنفيذه إذا ما أتيحت له الفرصة . ساعته قلت فى نفسى : ومن يدرى ، فلعل هذا الشاب الجامعى المتحمس ، يصبح ذات يوم وزير الزراعة فى مصر . ومن يدرى لعله يعمل على أن يسد حاجتها من القمح المصرى ، ويستورد ما زاد عن ذلك !

مصر وقمحتها

سألنى شاب جامعى ، على ثقافة بتاريخ مصر القديمة ، قائلاً : ألم يذكر لنا التاريخ أن مصر كانت تمد الإمبراطورية الرومانية بحاجتها من القمح ؟ قلت : بلى . قال : فما الذى جعلها الآن تستورده من الخارج لتسد حاجتها منه ؟

وقفت طويلاً أمام السؤال ، وتمنيت ساعته لو كانت بين يدى البيانات الإحصائية الموجودة فى وزارة الزراعة عن تطور زراعة القمح فى مصر ، ومساحتها ، وإنتاجية الفدان منها ، لكننى حاولت أن ألقت نظر الشباب إلى حقيقة هامة ، وهى أن تعداد السكان فى مصر قد زاد خلال القرن العشرين زيادة هائلة ، وذلك فى نفس الوقت الذى لم تزد فيه المساحات المزروعة عمومًا ، والمنزوعة قمحاً على وجه الخصوص ، بنفس النسبة ونفس المعدلات . وهكذا كانت النتيجة زيادة الحاجة إلى القمح عن كميات إنتاجه ، وهذا ما جعل مصر تلجأ إلى الاتحاد السوفيتى السابق ، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكى تشتري ما يكمل حاجتها من القمح ، لكننى سمعت فى الآونة الأخيرة ، وخاصة بعد (أحداث) (المتفاوت فى سعر صرف الجنيه ، والاندفاعات غير المعقول للدولار ، أن مصر أخذت تعدد مصادر حصولها على القمح من بلاد تباعه بسعر أكثر معقولية .

عاد الشاب يسأل ، بكل براءة : ولماذا لا نخصص (كل) إنتاجنا الزراعى للقمح ما دمننا نحتاج إليه بهذا الشكل ؟ قلت له : أجابتك مرة أخرى عند وزارة الزراعة ، التى ترى ضرورة تنويع ما تنتجه الأرض لكى يلبي مختلف الحاجات . قاطعنى الشاب : لكننى ألاحظ أننا نزرع أحياناً ما لا نحتاج إليه . قلت له : مثل ماذا ؟ قال بغضب : مثل الفراولة ! قلت له : لكننا نزرع مثل هذه الفواكه للتصدير ، أى لكى تأتى لنا بعملة صعبة نتتمكن أن نشترى بها القمح . قال : ولماذا هذه اللفة ؟ ثم أردف قائلاً : لو كان الأمر بيدى لأمرت بزراعة حقول مصر كلها قمحاً ، واستوردت بعد ذلك ما نحتاجه من المنتجات الزراعية الأخرى أو الفواكه !

نظرت إلى الشاب وهو يتحدث فوجدته مليئاً بالثقة ، متأكداً مما يقول ، مصمماً على تنفيذه إذا ما أتيحت له الفرصة . ساعته قلت فى نفسى : ومن يدري ، فلعل هذا الشاب الجامعى المتحمس ، يصبح ذات يوم وزير الزراعة فى مصر . ومن يدري لعله يعمل على أن يسد حاجتها من القمح المصرى ، ويستورد ما زاد عن ذلك !